نائب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا
كلوديو كوردوني

إحاطة لمجلس الأمن
22 نيسان/أبريل 2026

(ترجمة غير رسمية)

السيد الرئيس (السفير جمال فارس الرويعي – البحرين)،

1. يسعدني أن أنضم إليكم من دمشق. وقد شهد الشهر الماضي تقدماً في جهود تحقيق الاستقرار، وبعض النجاح في عزل سوريا عن الأزمات المتعددة التي تشهدها المنطقة، وذلك رغم التحديات الكبيرة والانتهاكات المتكررة لسيادة سوريا. ومع ذلك، لا تزال الضغوط الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية، إلى جانب انعدام الأمن على المستوى المحلي، تمثل تحديات أمام عملية الانتقال السياسي في سوريا . ويتطلب التصدي لهذه التحديات تعزيز مؤسسات الدولة، وترسيخ السلم الأهلي، والمضي قدماً في إعادة إدماج سوريا بشكل كامل في النظامين الاقتصادي والدبلوماسي الدوليين – وهي أهداف تدعمها منظومة الأمم المتحدة بشكل نشط.

السيد الرئيس،

2. دعوني أبدأ بالإشارة إلى أن النشاط العسكري الإسرائيلي في جنوب سوريا مستمر في انتهاك الاتفاقيات القائمة والقانون الدولي.. ففي 19 آذار/مارس، وبعد اشتباكات بين قوات الحكومة السورية وقوات محلية موالية للشيخ الهجري خلال عملية لمكافحة التهريب في غرب السويداء، شنت إسرائيل غارات جوية استهدفت بنى تحتية عسكرية سورية، وذلك للمرة الأولى منذ تموز/يوليو 2025. كما واصلت القوات الإسرائيلية تنفيذ توغلات شبه يومية داخل الأراضي السورية، بما في ذلك عملية في 29 آذار/مارس ضد حزب الله في جنوب لبنان انطلاقاً من جبل الشيخ داخل الأراضي السورية. كذلك، استمرت القوات الإسرائيلية في إقامة نقاط تفتيش واحتجاز مواطنين سوريين.. وقد زرت الأمس قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (الأندوف)، وفي منطقة الفصل التقيتُ بعائلات بعضٍ من أكثر من خمسين شخصًا لا يزالون محتجزين، بعضهم منذ أكثر من عام.. وقد شاركوني معاناتهم من عدم تلقي أي معلومات عن مصيرهم أو أماكن وجودهم.

3. اليوم، عبر عشرات الإسرائيليين مئات الأمتار إلى داخل منطقة الفصل بالقرب من قرية حضر. وكان كلٌّ من هذا العبور وسلوكهم استفزازيًا للغاية. وقد أعادتهم قوات الدفاع الإسرائيلية التي أدانت الحادثة.

4. وأكرر دعوتنا الحازمة لإسرائيل إلى وقف انتهاكاتها، والاحترام الكامل لسيادة سوريا ووحدة أراضيها، والالتزام باتفاقية فض الاشتباك لعام 1974 حيث إن تمنع وقوع حوادث مماثلة لما حدث اليوم. وأحثّ إسرائيل على إعادة جميع المحتجزين السوريين الذين تم احتجازهم في انتهاك للقانون الدولي. وآمل أن تسهم المحادثات بين إسرائيل وسوريا، بوساطة الولايات المتحدة، في التوصل إلى ترتيبات أمنية مستدامة.،.

السيد الرئيس،

5. وبشكل أوسع أُثني على الحكومة السورية لنجاحها في عزل سوريا عن النزاعات الدائرة في المنطقة، من خلال نشر قواتها الأمنية بشكل دفاعي لضبط الحدود. وحتى 19 نيسان/أبريل، عبر إلى سوريا نحو 300 ألف شخص فارين من القتال في لبنان، غالبيتهم العظمى من السوريين، باستثناء نحو 51 ألفاً

6. أعلنت وزارة الداخلية عن توقيف عدد من الخلايا المرتبطة بحزب الله كانت تخطط لتنفيذ هجمات داخل سوريا أو باتجاه إسرائيل، بالإضافة إلى تدمير أنفاق تهريب عابرة للحدود ومصادرة أسلحة ومعدات عسكرية.

7. كما استهدفت هجمات بطائرات مسيرة في أواخر آذار/مارس، انطلقت من الأراضي العراقية، مواقع عسكرية في شمال شرق سوريا، بما في ذلك مواقع كانت تستخدمها القوات الأمريكية سابقاً. غير أن الجهود الثنائية ووقف إطلاق النار الإقليمي الحالي ساهما في استعادة الهدوء.

السيد الرئيس،

8. في شمال شرق سوريا، تحقق تقدم تدريجي في تنفيذ اتفاق 29 كانون الثاني/يناير بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية. وقد جرت عمليات انتشار حكومية وتسليم مواقع، إضافة إلى الإفراج عن مزيد من المحتجزين. ولا تزال قضايا تتعلق بالتعليم، والاندماج العسكري والإداري، والتعيينات العامة قيد النقاش. ويُعد التنفيذ بحسن نية من قبل الطرفين أمراً أساسياً لتعزيز الثقة والاستقرار. ونرحب باللقاء الأخير بين الرئيس الشرع وقائد قوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي في دمشق، على أمل أن يدفع ذلك عملية التنفيذ قدماً.

9. في المقابل، لم يُحرز تقدم في تنفيذ عناصر "خارطة طريق السويداء". واستمرت الاحتجاجات، بما في ذلك مظاهرات في 11 نيسان/أبريل طالبت بتقرير المصير وتحسين الأوضاع المعيشية والإفراج عن المحتجزين. وتسهم الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، إلى جانب القيود المبلغ عنها على حرية التعبير داخل السويداء، في زيادة التوترات.

10. وتؤكد نتائج لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا ، إلى جانب نتائج اللجنة الوطنية للتحقيق ، خطورة الأحداث التي شهدتها السويداء في تموز/يوليو الماضي. فقد ارتُكبت انتهاكات جسيمة وواسعة النطاق للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من قبل قوات حكومية أو مرتبطة بها، وكذلك جهات أخرى، بما في ذلك عمليات قتل غير قانونية، وتعذيب، واعتقال تعسفي، وعنف جنسي قائم على النوع الاجتماعي، إضافة إلى دمار واسع ونزوح. وقدمت اللجنتان توصيات مهمة لتعزيز المساءلة وإصلاح قطاع الأمن. وأرحب بالتزام الحكومة السورية بتنفيذ هذه التوصيات والتعاون مع الآليات الدولية، وأتطلع إلى ترجمة هذه الالتزامات إلى إجراءات ملموسة، وإلى انخراط جميع الأطراف في استعادة الثقة والاستقرار في السويداء، مع الحفاظ على وحدة سوريا وسلامة أراضيها.

السيد الرئيس،

11. يُعد تسجيل أدنى مستويات العنف المرتبط بالنزاع في آذار/مارس 2026 خلال 15 عاماً إنجازاً ملحوظاً، رغم استمرار سقوط ضحايا مدنيين بسبب مخلفات الحرب. وتولي الحكومة أولوية لإزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة، وتقدم دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام دعمها في هذا المجال.

12. لا يزال تنظيم داعش يشكل مصدر قلق، وأرحب بجهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها القوات السورية والتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة. وأحيط علماً بإعلان الحكومة السورية استلام السيطرة على قواعد أمريكية سابقة.

13. وفي سياق منفصل تعكس العمليات المشتركة الأخيرة مع دول الجوار لمكافحة التهريب، بما في ذلك ضبط المخدرات، استمرار الجهود لتعزيز أمن الحدود.

14. دعوني أؤكد أيضًا على أهمية حماية المقار الدبلوماسية في ضوء واقعة الاقتحام وأعمال التخريب التي قام بها متظاهرون بحق سفارة الإمارات العربية المتحدة في 3 نيسان/أبريلو

15. على الرغم من انخفاض مستويات العنف نسبياً، لا تزال الحوادث المحلية ذات الطابع المجتمعي والطائفي، إضافة إلى الجريمة، مصدر قلق حقيقي للعديد من السوريين. وتعود هذه الظواهر إلى مظالم متراكمة تفاقمت بفعل سنوات الصراع والانقسامات، وتبرز التوترات المرتبطة بانتهاكات الماضي وانعدام الثقة بين المكونات. وتشكل أحداث السقيلبية مثالاً على ذلك، حيث تصاعد نزاع محلي إلى اشتباكات أوسع بين مجتمعات مسلمة ومسيحية.

16. وقد أعادت هذه التطورات إثارة المخاوف لدى بعض المجتمعات، لا سيما المسيحيين، مما أدى إلى إلغاء احتفالات دينية. وفي الوقت ذاته، نلاحظ الجهود التي بذلتها السلطات، بما في ذلك التواصل المباشر من قبل الرئيس الشرع، والإجراءات الأمنية التي اتخذتها وزارة الداخلية لحماية المجتمع المسيحي خلال احتفالات عيد الفصح.

17. كما أثارت التدابير المحلية المتعلقة بحظر الكحول في دمشق حالة من القلق. ورغم أنها لم تستهدف فئة بعينها، إلا أن بعض جوانب تنفيذها فُسرت على أنها تمييزية، كما أثرت على الحريات الشخصية للمواطنين.

السيد الرئيس،

18. إن الصعوبات الاقتصادية تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية، حيث تشهد عدة مناطق موجات احتجاج جديدة. وفي يوم الجمعة الماضي، خرج متظاهرون سلميون في دمشق مطالبين بتحسين الأوضاع المعيشية وإصلاحات سياسية، وقوبلوا بتظاهرة مضادة تطورت إلى أعمال عنف. ونرحب بتدخل قوات الأمن للفصل بين الطرفين ومنع التصعيد، مع التأكيد على أهمية الاستجابة لمخاوف المواطنين المتزايدة.

19. في هذا السياق، أرحّب بالجهود الجارية لوضع استراتيجية للحد من الفقر وضمان الشفافية، وهي أولويات تم التأكيد عليها من قبل وزير المالية ووزير الاقتصاد والصناعة خلال مناقشاتنا في وقت سابق اليوم.

السيد الرئيس،

20. نحيط علماً بالتحضيرات لإجراء انتخابات غير مباشرة لملء تسعة مقاعد شاغرة في مجلس الشعب عن ثلاث دوائر في محافظة الحسكة .ونتطلع إلى إعلان موعد الانتخابات، وكذلك الإعلان عن 70 عضواً معيناً بمرسوم رئاسي، وتحديد موعد افتتاح الدورة البرلمانية. وبعد مرور أكثر من ستة أشهر على التصويت الأولي، من الضروري لضمان نجاح المرحلة الانتقالية تشكيل مجلس تشريعي فاعل وممثل بشكل واسع في أقرب وقت ممكن.

21. وستكون من أولويات مجلس الشعب القادم مراجعة وإقرار تشريعات تعكس تطلعات الشعب السوري، بما في ذلك قانون العدالة الانتقالية بالتنسيق مع اللجنة الوطنية للعدالة الانتقالية. ومن شأن اعتماد إطار شامل للعدالة الانتقالية قائم على مشاورات جامعة أن يعزز الثقة العامة وسيادة القانون. وينطبق الأمر ذاته على عمل اللجنة الوطنية للمفقودين وإطارها التشريعي. وأشجع السلطات السورية على الاستفادة من عروض التعاون المقدمة من الآلية

الدولية المحايدة والمستقلة، والمؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في سوريا، كما يبقى مكتبنا مستعداً لدعم هذه الجهود.

السيد الرئيس،

22. وقد يشكل وجود أساس تشريعي متين للإصلاحات أمراً ضرورياً لتحقيق التعافي الاقتصادي. ولا تزال الآفاق الاقتصادية لسوريا هشة، حيث أدت الأزمة الإقليمية إلى ارتفاع تكاليف الاستيراد، وتعطيل سلاسل الإمداد، والتأثير على الإنتاج الغذائي. ورغم الجهود المبذولة لتحسين الخدمات، مثل الكهرباء، فقد رافقها ارتفاع كبير في الأسعار، مما يبرز الحاجة إلى تعزيز الإصلاحات لدعم الاستثمار.

23. ونرحب بانخراط السلطات السورية مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ونؤكد أهمية استمرار الجهود لرفع العقوبات ومعالجة آثارها المتراكمة. كما يجب الحذر من أن تؤدي التوترات الإقليمية إلى تحويل الاهتمام والموارد الدولية بعيداً عن سوريا في وقت تشتد فيه الحاجة إليها.

السيد الرئيس،

24. تواصل المرأة السورية لعب دور فاعل في المرحلة الانتقالية، إلا أنها، شأنها شأن المجتمع المدني، تعرب عن قلق متزايد إزاء القيود المفروضة على الحريات والقدرة على العمل دون قيود غير مبرّرة. كما لوحظت حملات إلكترونية استهدفت ناشطات في مجال حقوق الإنسان، وقد قوبلت بإدانة واسعة من منظمات المجتمع المدني. وتستمر النساء السوريات في المطالبة بتمثيل أكبر في مواقع صنع القرار، ويظل إشراكهن بشكل فعّال أمراً أساسياً لعملية انتقال شاملة وذات مصداقية.

السيد الرئيس،

25. يتطلب دعم المرحلة الانتقالية السياسية بقيادة سورية انخراطاً دولياً مستداماً ومنسقاً. وتعمل الأمم المتحدة على ضمان التنسيق الوثيق بين قياداتها داخل سوريا وعلى مستوى المنظومة، كما تجسد في الزيارة المشتركة الأخيرة لمنسق الإغاثة الطارئة ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

26. ونرحب بالتقدم في إعداد إطار التعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2027-2030، بقيادة الحكومة السورية وبالتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة والشركاء، والذي يركز على

الحلول المستدامة، والتماسك الاجتماعي، والترابط بين العمل الإنساني والتنموي والسلام، إلى جانب تعزيز المؤسسات الشفافة والخاضعة للمساءلة.

السيد الرئيس،

27. ويؤكد البعد المتعلق بالسلام أهمية تعزيز التعاون بين مكتبنا والحكومة السورية. ونشكر السلطات على إبقاء قنوات التواصل مفتوحة، وقد قدمنا مقترحات عملية للتعاون، ونتطلع إلى تلقي رد الحكومة قريباً للتوافق على الخطوات المقبلة، بما في ذلك نقل مقر البعثة إلى دمشق في أقرب وقت ممكن. ونحن على استعداد للمضي قدماً فوراً.

28. وفي الختام، أرحب باستمرار وحدة مجلس الأمن في مقاربته بشأن سوريا، كما يتجلى في بياناته وقراره 2799، التي أكدت جميعها دعم الدور السياسي للأمم المتحدة في مساندة المرحلة الانتقالية. ونؤكد استعدادنا لمواصلة العمل مع الحكومة السورية والمجتمع السوري في هذا المسعى.

شكراً.